

مجلس الأمن يعتمد قراراً إماراتياً بتوسيع المساعدات إلى غزة



رحبت دولة الإمارات، أمس الجمعة، باعتماد مجلس الأمن القرار 2720 والذي يطلب من الأمين العام تعيين منسق للإشراف على إيصال المساعدات إلى غزة وإنشاء آلية للمساعدات الإنسانية. وأكدت أن القرار يشكل خطوة بالغة الأهمية، فهو سيجعل إدخال المساعدات التي تشكل شريان الحياة لأهل غزة وإيصالها لمن هم بأشد الحاجة إليها. وكان مجلس الأمن اعتمد مشروع قرار الإمارات بشأن المساعدات إلى غزة، داعياً إلى زيادة «واسعة النطاق» للمساعدات الإنسانية إلى غزة.

وطالب القرار إسرائيل و«حماس» بتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء القطاع، كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة لتعيين منسق لتسليم هذه المساعدات. وتم تبني القرار 2720 بموافقة 13 من أعضاء المجلس الـ 15، وامتناع عضوين (الولايات المتحدة وروسيا)، وهو يدعو «كل الأطراف إلى إتاحة وتسهيل إيصال الفوري والأمن ومن دون عوائق لمساعدة إنسانية واسعة النطاق» إلى غزة، وإلى اتخاذ إجراءات «عاجلة» بهذا الصدد و«تهيئة الظروف لوقف مستدام للأعمال القتالية».

وينص القرار على أن مجلس الأمن الدولي يطلب من الأمين العام للمنظمة تعيين «منسق كبير للشؤون الإنسانية وإعادة

الإعمار» من أجل تسريع إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في قطاع غزة. وسيكون المنسق مسؤولاً عن تسهيل وتنسيق ومراقبة إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، فضلاً عن التحقق من الطبيعة الإنسانية لجميع شحنات المساعدات الإنسانية التي يتم تسليمها عبر الدول غير الأطراف في النزاع. كما يطلب مجلس الأمن الدولي من المنسق «إنشاء آلية أممية على وجه السرعة لتسريع إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة عبر دول ليست أطرافاً في النزاع».

ويطلب مجلس الأمن تعيين منسق على وجه السرعة، كما يطلب المجلس من المنسق أن يقدم تقريراً عن عمله خلال 20 يوماً، ثم يقدم مثل هذا التقرير كل 90 يوماً.

وكانت الولايات المتحدة أفشلت باستخدامها حق النقض «الفيتو»، تعديلاً يدعو لوقف إطلاق النار في غزة اقترحه روسيا، على قرار مجلس الأمن الداعي لتوسيع تسليم المساعدات في غزة. من جهته، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إن الهجوم الإسرائيلي هو «مشكلة حقيقية» تعترض إيصال المساعدات إلى غزة. وأضاف أن «وقفاً لإطلاق النار لأسباب إنسانية هو السبيل الوحيد لتلبية الاحتياجات الماسة للسكان في غزة ووضع حد لكابوسهم المستمر».

وكان مجلس الأمن أرجأ الخميس مجدداً حتى أمس الجمعة التصويت على مشروع قرار يهدف لتحسين الوضع الإنساني في غزة، في أحدث نسخة حصلت على تأييد واشنطن.

وجاء هذا التأجيل الجديد بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أنها مستعدة لتأييد النسخة الأخيرة من مشروع القرار، والتي تدعو إلى اتخاذ «إجراءات عاجلة» لتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، لكن من دون المطالبة بوقف فوري للأعمال العدائية في غزة.

وقالت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس-غرينفيلد مساء الخميس «لقد عملنا بجدّ واجتهاد هذا الأسبوع مع الإمارات وآخرين ومع مصر للتوصل إلى قرار يمكننا دعمه». وأضافت أن «مشروع القرار لم يضعف مشروع القرار قوي جداً، ويحظى بدعم كامل من المجموعة العربية». وأكدت السفيرة الأمريكية أن النص الجديد سيتيح «تقديم المساعدات الإنسانية لمحتاجيها». ومجلس الأمن الذي واجه انتقادات واسعة بسبب تقاعسه عن التحرك منذ بداية الحرب بين إسرائيل وحماس، يشهد منذ أيام مفاوضات شاقة بشأن هذا النص. والتصويت الذي كان مقرراً في الأساس يوم الاثنين أرجئ مرات عدة كان آخرها مساء (الخميس). (وكالات)

